

تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر للفترة (2000-2020)

**Analysis and Assessment of The Financial Sustainability Path in Algeria  
During The Period (2000-2020)**

مراد بوعيشاوي<sup>1</sup>، غزالي عماد<sup>2</sup>

**BOUAICHAOUI mourad<sup>1</sup>, REZAZI Imad<sup>2</sup>**

<sup>1</sup> مخبر التنمية المحلية المستدامة جامعة المدية (الجزائر)، bouaichaoui.mourad@univ-medea.dz

<sup>2</sup> جامعة المدية (الجزائر)، rezazi.imad@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2020/12/26

تاريخ القبول: 2020/12/06

تاريخ الاستلام: 2020/09/30

**ملخص:**

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق الاستدامة المالية، وذلك باستخدام مختلف مؤشرات الاستدامة المالية للفترة (2000-2020) والمعطيات المالية.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة الاستدامة المالية بسبب ارتباط الإيرادات العمومية بالحماية البترولية وتأثرها بالصدمات النفطية، مثل الصدمة المزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا كوفيد 19، وكانت الخسائر كبيرة جدا، خاصة منذ بداية شهر مارس 2020. يوصي البحث بإيجاد نموذج اقتصادي جزائري جديد يضمن التمويل الدائم للاقتصاد من خلال زيادة الحماية العادية لتغطية النفقات العمومية.

**كلمات مفتاحية:** استدامة مالية، دين عام، عجز موازي.

**تصنيفات JEL:** E 62، H61، O49.

**Abstract:**

The study aimed to assess and analyze the extent to which the Algerian economy are able to achieve financial sustainability, using various financial sustainability indicators for 2000-2020 and financial data.

The results of the study found that Algeria economy suffers from the fragility of financial sustainability because of its public revenues association with petroleum revenues and its impact on oil shocks, the latest of which is the double shock of the low demand and the spread of the epidemic of Corona Covid 19 and the losses were very large, especially since the beginning of March 2020. The research recommends finding a new Algerian economic model that ensures the economy's permanent financing through increasing ordinary tax to cover public expenses .

**Keywords:** financial sustainability; public debt; fiscal deficit.

**JEL Classification Codes:** E 62, H61, O49.

**1. مقدمة:**

على مدى العقود الماضية، انعكست تقلبات أسعار النفط الخام، وبشكل متكرر على دورات الازدهار والكساد في معظم البلدان النفطية، فالتذبذبات الحادة التي شهدتها أسواق النفط الدولية مؤخرا عززت من دور السياسة المالية في امتصاص وتلطيف حدة الصدمات النفطية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط، حيث كان آخر هذه الصدمات المزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا - كوفيد 19 -، وكانت الخسائر كبيرة جدا، خاصة منذ بداية شهر مارس 2020، حيث سجل سعر الخام الجزائري ما قدر ب 64.6 دولار أمريكي للبرميل في شهر جانفي 2020 لينخفض إلى 31.29 دولار أمريكي في شهر مارس 2020 .

في هذا السياق، يشكل تقييم وتحليل استدامة المالية العامة قضية مركزية في تقييم مسار السياسة المالية في البلدان التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة وتنمية الاقتصاد، إذ تعتبر الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي تهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتسوية نفقاتها، بالاعتماد على مواردها الذاتية، لاسيما إيراداتها الضريبية، لذلك أصبح البحث في مؤشرات أهم مداخل قياس سلامة الوضعية المالية للاقتصاد من جهة، ومثانة السياسة المالية المنتهجة من جهة ثانية.

تعتبر الجزائر من ضمن الدول النفطية التي يحتل فيها النفط مكانة هامة في اقتصادها، حيث يساهم في تركيبة الناتج المحلي الخام بحوالي 34% كمتوسط للفترة الممتدة بين سنة 2000 إلى سنة 2019، كما أنه يمثل ما يقارب 97.39% من الصادرات، بالمقابل عرفت النفقات العمومية ارتفاع من حوالي 1178.12 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 7823.11 مليار دينار سنة 2020، أي بارتفاع يقدر بحوالي سبعة مرات، علما أن هذه النفقات يتم تمويلها بحوالي 37% من الجباية البترولية، وهذا كنسبة متوسطة من سنة 2000 إلى 2020، وهو ما يرفع من حجم التحدي لتحقيق استدامة مالية في سبيل مواصلة جهود التنمية الاقتصادية.

انطلاقا مما سبق بادرت الجزائر إلى تأسيس تدريجي لانضباط أكبر في التسيير العمومي وتبني إجراءات صارمة تهدف إلى التحكم في توسع النفقات العمومية وتحقيق استدامة مالية، وهذا طبقا لما جاءت به نص المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ودعمت بعد ذلك بأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، حيث أكدت على تأطير الميزانية على المدى المتوسط وتقدير الإيرادات والنفقات على مدى ثلاث سنوات مستقبلية، بهدف تحقيق استدامة مالية دائمة للدولة، إذ حددت الأعباء النهائية للدولة لسنة 2021 وسنة 2022 حسب نص المادة 117 من قانون المالية لسنة 2020 ب: 8164.83 مليار دينار جزائري و 8277.60 مليار دينار جزائري على التوالي.

تمثل عملية تقييم وتحليل الاستدامة المالية في الجزائر أمر بالغ وإعطاء فعالية للسياسة المالية خصوصا مع ما تشهده الميزانية العامة من انخفاض إيراداتها وتقلبات مستمرة تنتاب الأسواق الدولية لأسعار النفط، ويرجح أن تستمر المستويات المنخفضة لأسعار النفط لفترات طويلة مما يحتم على الجزائر أن تجري تعديلات على سياسات الإنفاق والإيرادات لضمان استدامة أوضاع المالية العامة، وتحقيق العدالة بين الأجيال.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : ما مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق استدامة مالية في ظل تنامي العجز الموازي

**وتقلب أسعار النفط ؟**

**فرضية الدراسة:**

للإجابة على إشكالية الدراسة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- ما مدى تأثير نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على تحقيق الاستدامة المالية للاقتصاد الجزائري للفترة (200-2019)؛
- ما مدى تأثير الفجوة الضريبية على تحقيق الاستدامة المالية للاقتصاد الجزائري للفترة (200-2019)؛
- ما مدى تأثير نسبة العجز الموازي على تحقيق الاستدامة المالية للاقتصاد الجزائري للفترة (200-2019).

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى البحث في تحليل وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020 في ظل تقلبات أسعار النفط، ومدى قدرة السلطات الجزائرية على تحقيقها، والخروج بمقترحات من شأنها تعزيز الاستدامة المالية بالجزائر.

### منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض الإطار النظري للاستدامة المالية وتحليل مؤشراتنا في الجزائر للفترة 2000-2020، وهذا انطلاقاً من إحصاءات مصرح بها من طرف وزارة المالية الجزائرية لعدة مجاميع اقتصادية.

### الدراسات السابقة:

-دراسة (بانافع و علي، 2016) : اهتمت الدراسة بتقييم مدى قدرة السلطات المالية في السعودية على تحقيق الاستدامة المالية للفترة (1969-2014) في ظل تنامي عجز الميزانية وتزايد الدين العام. وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية مما يدل على قدرة السلطات المالية السعودية على سداد العجز واحتواء أعباء الدين العام.

-دراسة (عصماني و أوكيل، 2018) : بعنوان مؤشرات الاستدامة المالية بالجزائر خلال الفترة 2016/1990، والتي هدفت إلى تشخيص الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2016/1990، تحديد الاختلالات التي تواجهها وإعطاء مجموعة من الخيارات المستقبلية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود هشاشة في الاستدامة المالية بالجزائر بسبب ارتباطها بالإيرادات النفطية، رغم أن الدين العام يوجد في مستويات مقبولة.

-دراسة (بن دعاس و رقوب، 2018) : هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن الوضعية المالية للجزائر لا تتسم بالاستدامة في المدى المتوسط.

-دراسة (آل طعمة و الشمري، 2018) : هدفت الدراسة إلى تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2015-1990) لأجل التحقق من الآفاق المستقبلية للوضع المالي العام وفرص تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، مما يشير إلى أن الأداء المالي في الاقتصاد العراقي يعمل على مسار مستدام.

-دراسة (بني لام، 2018) : استهدفت قياس نوع واتجاه العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2016-2004). وتوصلت الدراسة إلى عدم قدرة متغيرات الاستدامة المالية (الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، الفجوة الضريبية ومؤشر العجز) على التأثير في النمو الاقتصادي بشكل منفرد.

-دراسة (قروف و العمرابي، 2020) : ناقشت هذه الدراسة أثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتم اختبار البيانات التاريخية لمؤشرات الاستدامة المالية كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع خلال الفترة (2018/1990)، وأفصحت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني تحقق الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري في الأمد المتوسط والطويل، بالإضافة إلى أن متغيرات الاستدامة المالية في الجزائر (الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، الفجوة الضريبية، مؤشر العجز الأولي) لا تمتلك القدرة بالتأثير في النمو الاقتصادي بصورة منفردة.

-دراسة (بن عيسى، بوزيان الرحماني، و بوقناديل، 2020) : سعت الدراسة إلى قياس أثر التنوع في الإيرادات العامة والتنوع الاقتصادي على الملاءة المالية والعجز الموازي، لغرض معرفة درجة التنوع الاقتصادي التي تسمح بالمحافظة على الإنفاق العام في المدى الطويل وتحقيق الاستدامة المالية. وقد خلصت النتائج إلى أن الملاءة المالية مرتبطة بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط ولا وجود لأثر الجباية العادية عليها، أما نسبة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام فلها أثر موجب وهنالك علاقة طويلة الأجل بين النفقات العامة والإيرادات العامة، ولا وجود للاستدامة المالية في الجزائر، فتحقيقها يتطلب التوجه نحو التنوع في مصادر الإيرادات خاصة الجباية العادية، والعمل على تنوع الاقتصاد من خلال تفعيل القطاع الزراعي والسياحي والصناعة خارج المحروقات.

## 2. الاستدامة المالية ومؤشراتها

### 1.2 مفهوم الاستدامة المالية

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستدامة المالية، حيث استند بعضها إلى الربط بين تعريف الاستدامة المالية والقيود الزمني للميزانية موضحاً فيه أن شرط الاستدامة المالية وفقاً لقيود الميزانية الزمني يقتضي أن تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الميزانية يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام، بمعنى أن تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون، والمرتبب بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل. (سليمان، 2014، صفحة 286)

وقد عرفها (Blanchard) على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فالدين لا يعتبر مشكلة طالما لا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في البلد، أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الأموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود إيجابي حقيقي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج، الأمر الذي يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية حتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، أما إذا استخدمت الأموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية، كالرواتب ومعاشات التقاعد، فإن الدين العام لا يعتبر مستداماً، حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة. (Blanchard, 1995, p. 4)

ويعرفها آخرون على أنها مقدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية وخدمة ديونها دون الحاجة إلى إعادة جدولتها أو تراكمها، أو هي قدرة الدولة على تحمل الديون دون الحاجة إلى إجراء تعديلات في سياستها المالية من أجل تحقيق التوازن بين إيراداتها العامة ونفقاتها، أما حالة عدم وجود استدامة فهذا يعني تراكم الديون إلى أجل غير مسمى بمعدل أسرع من قدرة الدولة على سداد خدمته. (قباجة، 2016، صفحة 5)

يعرف صندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة المالية على أنها: "الوضع الذي يستطيع المقترض من أن يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً". أي أن الاستدامة المالية تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في ميزانية الدولة يجبرها على إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونتها. (الريفى، 2014، صفحة 41). يعتمد الصندوق النقد الدولي في موضوع الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة يتم استهدافها، ويعد هذا طريقاً أساسياً يبنى عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوقف عليها مدة معينة عادة خمس سنوات، وهكذا يعتبر الصندوق النقد الدولي السياسات المالية مستدامة إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. (بانافع و علي، 2016، صفحة 183)

في الأخير يمكن أن نعرف الاستدامة المالية على أنها الوضعية التي تستطيع من خلالها الدولة ضمان الاستمرار في السياسة الانفاقية على المدى الطويل دون تعرضها لمخاطر الإفلاس، وكذا ضمان الإدارة الجيدة للدين العام بما يحقق الاستقرار الاقتصادي انطلاقاً من تعظيم منافع الجيل الحالي من جهة، والإنصاف والمحافظة على منفعة الجيل المستقبلي من جهة أخرى، كما تبين لنا أن للاستدامة المالية أربعة عناصر متلازمة وهي:

-الاستمرار في سياسة مالية بما يحفظ مستوى النفقات العامة والإيرادات العامة على المدى الطويل؛

-تجنب اللجوء إلى الاستدانة بإفراط من طرف الحكومة؛

-قدرة الحكومة على الاستمرار في دفع الدين العام وفوائده؛

-تحقيق المعدل المرغوب فيه للنمو الاقتصادي.

### 2.2 مؤشرات الاستدامة المالية :

يتم تحليل الاستدامة المالية وفقا للمعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات تركيبية، حيث تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام، عجز الموازنة والضرائب. وتتمثل مؤشرات الاستدامة المالية في ما يلي:

#### - مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي :

يقيس هذا المؤشر نسبة الدين العام إلى مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، وهذا من خلال الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعد هذا المؤشر استرشادي لتقييم الموقف المالي لأي دولة أو إقليم، وذلك بالرجوع إلى معايير اتفاقية ماسترخيت لدول الاتحاد الأوربي لسنة 1992، والتي اشترطت أن تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 60% كشرط للانضمام إلى وحدة النقد الأوربية (اليورو)، وعلى العموم يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام تتصف بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل.

#### - مؤشر الفجوة الضريبية :

قام Blanchard سنة 1990 بإجراء بحثه الأولى حول مؤشر الفجوة الضريبية، حيث أكد أن هذا المؤشر يستند إلى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعني هذا أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المستهدفة والضرائب الفعلية، كما أن هذا المؤشر يقوم بقياس نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي تتحدد وفقا للمعادلة التالية: (عصامي و أوكيل، 2018، صفحة 406)

$$T^* = G_t - (g_t - r_t)b_t \text{ حيث :}$$

$T^*$  : نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي؛

$G_t$  : نسبة النفقات العمومية بدون فوائد إلى الناتج المحلي الاجمالي؛

$g_t$  : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

$r_t$  : هو سعر الفائدة؛

$b_t$  : نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

#### - مؤشر العجز الموازي:

يعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للميزانية العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، وحساب هذا المؤشر نعتد على تحليل هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الميزانية العامة.

### 3. تقييم وتحليل الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2019

شهدت الوضعية الاقتصادية للفترة (2000-2019) في الجزائر اضطرابات شديدة ناجمة عن التراجع المتوقع للجباية البترولية، إثر انخفاض أسعار برميل النفط على مستوى السوق العالمية، وكذا بسبب نقص وتيرة تحصيل الجباية العادية نظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي. هذه المعطيات ولدت ضغوطات كبيرة على التوازنات المالية، لا سيما ما يخص تغطية النفقات العمومية، وبالتالي فإنها تستدعي اتخاذ تدابير ملائمة للتحكم في ميزانية الدولة وفق المعطيات والموارد الجديدة، وتحقيق استدامة مالية للدولة.

وعليه سنقوم بتقييم وتحليل واقع الاستدامة المالية للجزائر للفترة 2000-2020 بناء على معطيات مالية صادرة عن وزارة المالية وبنك

الجزائر ، للخروج بمقترحات من شأنها إعطاء اضافة لتحقيق استدامة مالية للجزائر.

### 1.3 تطور الدين العام للفترة 2000-2019:

من المعروف أن الدين العام يتكون من دين عام محلي ودين عام خارجي، وهذا الأخير يعتبر الأكثر استخداما لقياس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية، وهذا راجع إلى ميزته الأساسية المتمثلة في عملية الدفع بالعملة الأجنبية، لذلك عادة ما تهدف السياسة المالية المعدة من طرف وزارة المالية، إلى التوفيق بين إيرادات الدولة وقدرتها على الوفاء بالدين وخدماته على المدى القصير والمتوسط، وكذلك على مدى قدرة صادرتها على تسديده باعتبارها مصدرا مهما للعملة الأجنبية.

مما تجدر الإشارة إليه إلى أن المديونية الخارجية في الجزائر عرفت تراجعا كبيرا منذ سنة 2006 بفعل سياسة التسديد المسبق لها، وهذا بفضل إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في نوفمبر 1999، وقد أفتتح بعد ذلك بسبعة أشهر بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، والتي تنص على افتتاح حساب تخصيص خاص للخزينة تحت رقم 302-103 بعنوان صندوق ضبط الإيرادات، حيث قدر الدين الخارجي لسنة 2000 بحوالي 16.317 مليار دولار أمريكي، لينخفض إلى حدود 878.8 مليون دولار أمريكي سنة 2006، و استمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2015، حيث قدرت قيمته بـ 246.6 مليون دولار أمريكي وهو أدنى مستوى له منذ سنة 2000 ليعود للارتفاع ليصل إلى 1154 مليون دولار أمريكي نهاية جوان من سنة 2019. بالمقابل شهد الدين العام المحلي ما قيمته 1022.9 مليار دينار جزائري سنة 2000، لينخفض عند أدنى مستوى له سنة 2008 بقيمة 734 مليار دينار جزائري، بعدها عاد إلى الارتفاع ليبلغ 8785 مليار دينار جزائري نهاية جوان من سنة 2019، وهذه الزيادة الكبيرة حسب التقرير التقديمي لقانون المالية لسنة 2020 المعد من طرف وزارة المالية يعود بشكل أساسي إلى إصدار سندات لصالح بنك الجزائر بمبلغ 5556.2 مليار دينار لتنفيذ التمويل الغير التقليدي، أما فيما يتعلق باستدامة الدين العام للجزائر للفترة 2000-2020 فيمكن أن نستدل عليه من خلال المعطيات الواردة في الجدول التالي:

**الجدول 01 : تطور نسبة الدين (الخارجي - الداخلي - العام) إلى الناتج الداخلي الخام. الوحدة : مليار دينار جزائري**

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الدين الخارجي*	الدين الداخلي	مجموع الدين العام	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام %	نسبة الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام %	نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام %
2000	4 123,5	1 904,8	1 022,9	2 927,7	46,19	24,81	71,00
2001	4 227,1	1 753,8	999,4	2 753,2	41,49	23,64	65,13
2002	4 522,8	1 801,0	980,5	2 781,5	39,82	21,68	61,50
2003	5 252,3	1 810,5	982,2	2 792,7	34,47	18,70	53,17
2004	6 149,1	1 571,1	1 000,0	2 571,1	25,55	16,26	41,81
2005	7 562,0	1 262,0	1 094,3	2 356,3	16,69	14,47	31,16
2006	8 501,6	406,8	1 779,7	2 186,5	4,79	20,93	25,72
2007	9 352,9	381,5	1 044,1	1 425,6	4,08	11,16	15,24
2008	11 043,7	361,6	734,0	1 095,6	3,27	6,65	9,92
2009	9 968,0	421,4	808,8	1 230,2	4,23	8,11	12,34
2010	11 991,6	409,3	1 099,2	1 508,5	3,41	9,17	12,58
2011	14 589,0	320,5	1 215,0	1 535,5	2,20	8,33	10,53
2012	16 209,6	286,9	1 312,2	1 599,1	1,77	8,10	9,87

8,66	7,04	1,62	1 441,6	1 171,7	269,9	16 647,9	<b>2013</b>
8,92	7,19	1,73	1 537,1	1 239,0	298,1	17 228,6	<b>2014</b>
10,07	8,26	1,80	1 682,2	1 380,8	301,4	16 712,7	<b>2015</b>
21,83	19,45	2,38	3 823,3	3 407,3	416,0	17 514,6	<b>2016</b>
29,08	26,69	2,39	5 401,5	4 957,8	443,7	18 575,8	<b>2017</b>
39,72	37,42	2,30	8 046,7	7 580,3	466,4	20 259,0	<b>2018</b>
43,98	43,30	0,68	8 922,7	8 785,0	137,7	20 288,4	<b>2019</b>

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للتقديرات و السياسات ( DGPP ) بوزارة المالية .

\* تم تحويل مبلغ الدين الخارجي من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري اعتمادا على سعر الصرف الرسمي المتوسط للسنة المصرح به من طرف بنك الجزائر لفترة الدراسة .

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أن أعلى نسبة للدين العام إلى الناتج الداخلي الخام كانت سنة 2000 بمقدار 71% لتتخفف إلى أدنى مستوى لها بنسبة 8.66 % سنة 2013، بعدها تعاود الارتفاع إلى نسبة 43.98 % سنة 2019، وهو مؤشر سلبي على الاستدامة المالية للبلاد، حيث يمكن أن نقسم تطور الدين العام في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

**-المرحلة الأولى من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008:** عرفت الجزائر عند بداية القرن الواحد والعشرين وضعية صعبة بالنسبة إلى ديونها العمومية، حيث مع نهاية سنة 2000 ومقارنة مع سنة 1999 قدرت زيادة الدين العمومي بـ 57.4 مليار دينار، وذلك نتيجة تقلب أسعار الصرف بين السنتين لتحديث زيادة بـ 13.4 مليار دينار في الدين الخارجي، والمتبقي المقدر بـ 43.5 مليار دينار يعبر عن الزيادة في الدين الداخلي، منه مبلغ 34 مليار دينار والذي يستحق لتطهير ديون المؤسسات العمومية لفائدة البنوك (plf, rapport de présentation PLF ministère des finances 2001, 2000, p. 14).

هذه الوضعية الصعبة والتي تعبر عن زيادة و تراكم سنوي لحجم الديون العمومية جعلت الجزائر تبحث عن الحلول اللازمة لتخفيض هذه المديونية، إذ شهدت هذه المرحلة ارتفاع أسعار البترول وكانت فرصة للجزائر لتكوين ادخار حكومي، من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، حيث كانت في هذه المرحلة ملاءة الدولة جيدة خاصة بعد سنة 2004، وكانت نسبة الدين العام ضمن نطاق المعايير الدولية. وفيما يلي سنوضح رصيد صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2000-2019 والاقتطاعات التي كانت تنفذ من هذا الصندوق من أجل دفع الدين العمومي خاصة للفترة 2000 إلى سنة 2008.

**الجدول 02: نسبة الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات لصالح الدين العمومي (الوحدة: مليار دينار جزائري)**

السنوات	موجودات صندوق ضبط الإيرادات	المبلغ المقتطع لدفع دين عمومي	نسبة الاقتطاع %
<b>2000</b>	453,24	221,10	48,78
<b>2001</b>	356,00	184,47	51,82
<b>2002</b>	198,04	170,06	85,87
<b>2003</b>	476,89	156,00	32,71
<b>2004</b>	944,39	222,70	23,58
<b>2005</b>	2 090,52	247,84	11,86
<b>2006</b>	3 640,69	618,11	16,98

6,73	314,46	4 669,89	<b>2007</b>
8,46	465,44	5 503,69	<b>2008</b>
0	0	4 680,75	<b>2009</b>
0	0	5 634,78	<b>2010</b>
0	0	7 143,16	<b>2011</b>
0	0	7 917,01	<b>2012</b>
0	0	7 695,98	<b>2013</b>
0	0	7 373,83	<b>2014</b>
0	0	4 960,35	<b>2015</b>
0	0	2 172,40	<b>2016</b>
0	0	784,46	<b>2017</b>
0	0	437,41	<b>2018</b>
0	0	272,50	<b>2019</b>

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد علي بيانات المديرية العامة للتقديرات والسياسات ( DGPP ) بوزارة المالية .

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم توظيفات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2008 وجهت إلى سداد الديون العمومية، حيث كانت عملية السداد تتم بصفة مسبقة للديون الخارجية والداخلية التي حان أجل استحقاقها، وهذا تطبيقا للقرار رقم 122 الصادر بتاريخ 2002/06/06 عن وزير المالية، والمتعلق بتصنيف الإيرادات والنفقات المنسوبة إلى حساب التخصيص الخاص رقم 302-103 المتعلق بالصندوق، إذ بلغت أعلى نسبة للاقتطاع من الصندوق لسداد الديون العمومية سنة 2002 بنسبة 85.87 %، بالمقابل كان أكبر مبلغ للاقتطاع لسداد الديون العمومية سنة 2006 بمبلغ يقدر بـ 618.11 مليار دينار، لتليها الاقتطاعات بعد ذلك بنسب مختلفة إلى غاية سنة 2008 و التي كانت آخر سنة للاقتطاع لسداد الدين العمومي بمبلغ يقدر بـ 465.44 مليار دينار جزائري.

عدلت أهداف صندوق ضبط الإيرادات بموجب المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وأصبح تدخله يضمن تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار.

في الأخير يمكن القول أنه خلال الفترة 2000 إلى 2008 شهد مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام انخفاضا محسوسا ليصل إلى نسبة مقبولة جدا سنة 2008 وهي 9.92 % بعدما كانت 71 % سنة 2000 ، حتى إذا ما قورنت بالمعدل المحدد من طرف صندوق النقد الدولي طبقا لاتفاقية ماسترخيت والمقدرة بـ 60 %، نجد أن الجزائر قد حققت استدامة مالية لدينها العام خلال هذه الفترة، وهذا بفضل المدخرات المودعة في صندوق ضبط الإيرادات.

#### -المرحلة الثانية من 2009 إلى غاية 2015 :

من خلال الجدول رقم 01 المتعلق بتطور نسبة الدين العام إلي الناتج الداخلي الخام نلاحظ أن النسبة تراوحت بين 8.66 % و 12.58 %، وهي نسبة مستقرة جدا وتعبر عن حالة استدامة للدين العام ، وهذا بفضل الأسعار المرتفعة للبتروال إذ بلغت الجباية البترولية كأعلى مستوى لها خلال هذه الفترة سنة 2012 مبلغ يقدر بـ : 4.054.349 مليار دينار جزائري. من جهة أخرى نلاحظ أن الدين العام الخارجي قد انخفض من مبلغ 421.4 مليار دينار جزائري سنة 2009 إلى 301.4 مليار دينار جزائري سنة 2015، بينما الدين الداخلي قد عرف ارتفاعا بنسبة 70 % بين سنة 2009 وسنة 2015، حيث بلغ مبلغ 808.8 مليار دينار سنة 2009 ومبلغ 1380.8 مليار دينار سنة 2015، ومن هنا

نلاحظ أن مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة قد بلغ مستويات دنيا جدا بنسبة 1.62 % سنة 2013، بينما مؤشر الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام فقد بلغ سنة 2015 نسبة 8.26%، وهو مرتفع مقارنة بمؤشر الدين الخارجي.

تجدر الإشارة إلى أن العوامل التي ساعدت في ارتفاع الديون العمومية الداخلية يعود إلى عمليات تطهير الديون التي كانت على عاتق المؤسسات العمومية الاقتصادية من طرف البنوك العمومية ومثال ذلك سنة 2010، حيث تم شراء ديون مؤسسة سونلغاز تجاه البنك الوطني الجزائري من طرف الخزينة العمومية بقيمة 208 مليار دينار. (المالية، 2012، صفحة 7) وكذا سنة 2012 حدد مبلغ التطهير لمختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية بـ 95.7 مليار دينار. (المالية، التقرير التقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2014، 2014، صفحة 7)

#### - المرحلة الثالثة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019 :

من خلال الجدول رقم 01 المتعلق بتطور نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام نلاحظ أن النسبة تراوحت بين 21.83 % و 43.98 % وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالسنوات السابقة، لكن يجب أن نشير إلى أن سبب هذا الارتفاع هو زيادة الدين الداخلي وليس الدين الخارجي، إذ عرف الأخير ارتفاعا طفيفا ولكنه بقي محافظا على استقراره، وهذا تبعا لخيار السلطات العمومية بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية نظرا لانعكاساتها السلبية على الاستدامة المالية للدولة مستقبلا وكذا على السيادة الوطنية.

أما بخصوص الدين الداخلي، والذي بلغ أعلى مستوى له سنة 2019 بمبلغ يقدر بـ: 8922.7 مليار دينار، أي بنسبة 43.30 % من الناتج الداخلي الخام، يعود سببه بشكل أساسي إلى إصدار سندات لصالح بنك الجزائر بمبلغ 5556.2 مليار دينار لتنفيذ التمويل غير التقليدي وتمويل العجز الإجمالي للخزينة العمومية منذ سنة 2018، حيث كان هذا العجز يضمنه صندوق ضبط الإيرادات إلا أنه سجل صفر رصيد سنة 2017، ويمكن أن نشير إلى الإطار القانوني لهذا التمويل وهو تعديل الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض لسنة 2003 بالقانون رقم 17/10 المؤرخ في 2017/10/11، ليتبع بعد ذلك بالمرسوم التنفيذي تحت رقم 18-86 المؤرخ بتاريخ 2018/03/05 والمتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، حيث قام بنك الجزائر تبعا لهذا المرسوم بتمويل نقدي لفائدة الخزينة العمومية بهدف إعادة التوازنات لخزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات في أجل أقصاه 5 سنوات بدءا من أول جانفي 2018.

بالمقابل وجب أن نفصل أوجه صرف المبلغ المقدر بـ: 5556.2 مليار دينار المتمثل في التمويل غير التقليدي لبنك الجزائر، حيث تم استخدام جزء منه بمبلغ 1570 مليار دينار لتغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة العمومية، ومبلغ يقدر بـ: 474 مليار دينار لتمويل وكالة عدل ومبلغ 935.2 مليار دينار لتمويل صندوق الاستثمار الوطني، وتم استخدام مبلغ 264 مليار دينار لسداد الديون المتعاقد عليها بموجب القرض الوطني للنمو، إضافة إلى مبلغ 904 مليار دينار لسداد التزامات شركة سونطراك، وكذا مبلغ 545 مليار دينار لسداد التزامات شركة سونلغاز، وفي الأخير مبلغ 864 مليار دينار لتغطية احتياجات تمويل الصندوق الوطني للتقاعد. (المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022، 2020، صفحة 12)

تعتبر السياسة التوسعية المدعومة من طرف الحكومة المتعلقة بالتمويل غير التقليدي سنة 2017 والذي تم اعتماده لمدة خمس سنوات خطرا على الاستدامة المالية للدولة بعد سنة 2021، وهي سنة إيقاف هذا النمط من التمويل، مما قد يدفع الدولة إلى الاستدانة الخارجية كسبيل لتغطية العجز الموازي.

في الأخير يمكن القول أن سياسة الحكومة الادخارية سنة 2000 بإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات كان ناجحا إلى حد بعيد في التخلص من المديونية الخارجية، وذلك بدفعها مسبقا وتدعيم تحقيق استدامة مالية لميزانية الدولة، بينما آلية التمويل غير التقليدي المعتمدة منذ سنة 2017 وبالنظر إلى أداء الاقتصاد الجزائري فهي سياسة تغير داعمة ولا تحقق استدامة مالية للدولة، بل رفعت مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2019 إلى نسبة 43.30%.

### 2.3 مؤشر الفجوة الضريبية للجزائر للفترة المدروسة 2000-2019:

في سياق متمم بتزايد الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية ووضعية مالية متوترة في ظل عدم استقرار السوق الدولية للنفط والغاز، يعتبر تحسين الحماية العادية من بين أهم الأهداف التي سطرها الجزائر وتسعى لتنفيذها من خلال السياسات الجبائية المطبقة في مختلف قوانين المالية، وهذا بهدف تحقيق مستوى عال من الحماية العادية يغطي نفقات التسيير غير قابلة للتقليص، ومنه تحقيق استدامة مالية للدولة بعيدة عن تغيرات أسعار النفط والحماية البترولية.

في هذا الإطار فإن دراسة الفجوة الضريبية للفترة 2000-2019 من خلال المعطيات الإحصائية المصرح بها من طرف وزارة المالية، لاسيما الفرق بين الضرائب المتوقعة للتحصيل في قوانين المالية والضرائب الفعلية المحصلة، وكذا بعض المؤشرات الأخرى للنظام الجبائي الجزائري كنسبة تغطية الحماية العادية لنفقات التسيير إلى غيرها من المؤشرات التي تسمح لنا بإعطاء رأي حول الاستدامة المالية للدولة للفترة المدروسة، وسنعرضها في الجدول التالي:

الجدول 03 : تطور مؤشر الفجوة الضريبية للفترة 2000-2019 (الوحدة : مليون دينار جزائري)

السنوات	الحماية العادية	الحماية البترولية	نفقات التسيير	نسبة تغطية الحماية العادية لنفقات التسيير %	نسبة الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام %	نسبة الضرائب العادية المستهدفة إلى الناتج الداخلي الخام %	نسبة ضرائب الحماية العادية المنجزة إلى الناتج الداخلي الخام %	نسبة الفجوة الضريبية %
2000	404 924	720 000	856 193	47,29	24,81	9,23	8,47	0,76
2001	549 137	840 600	963 633	56,99	23,64	9,83	9,42	0,41
2002	660 284	916 400	1 097 716	60,15	21,68	9,70	10,67	-0,97
2003	689 491	836 060	1 122 761	61,41	18,70	9,41	9,99	-0,58
2004	744 197	862 200	1 251 055	59,48	16,26	8,65	9,43	-0,78
2005	814 992	899 000	1 245 132	65,45	14,47	7,74	8,46	-0,72
2006	925 925	916 000	1 437 870	64,39	20,93	7,36	8,47	-1,11
2007	976 050	973 000	1 673 931	58,31	11,16	7,53	8,19	-0,66
2008	1 187 048	1 715 400	2 217 775	53,52	6,65	7,68	8,74	-1,06
2009	1 348 362	1 927 000	2 300 023	58,62	8,11	10,17	11,50	-1,33
2010	1 572 944	1 501 700	2 659 078	59,15	9,17	10,37	10,82	-0,45
2011	1 960 410	1 529 400	3 879 206	50,53	8,33	9,07	10,46	-1,39
2012	2 284 990	1 519 040	4 782 634	47,77	8,10	10,18	11,77	-1,59
2013	2 279 415	1 615 900	4 131 536	55,17	7,04	11	12,19	-1,19
2014	2 350 018	1 577 730	4 494 327	52,28	7,19	13,16	12,13	1,03
2015	2 829 602	1 722 940	4 617 009	61,28	8,26	14,75	14,08	0,67
2016	3 329 031	1 682 550	4 585 564	72,60	19,45	15,54	14,17	1,37

1,16	14,15	15,31	26,69	83,83	4 677 182	2 126 987	3 920 898	2017
1,59	13,38	14,97	37,42	86,90	4 648 286	2 349 694	4 039 800	2018
1,01	13,98	14,99	43,30	83,37	4 879 100	2 714 469	4 068 000	2019

المصدر : من إعداد الباحثين بالاستعانة ببيانات صادرة عن المديرية العامة للتقديرات والسياسات بوزارة المالية إضافة إلى قوانين ضبط الميزانية لعدة سنوات .

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تغطية الجباية العادية إلى نفقات التسيير قد ارتفعت من 47.29 % سنة 2000 إلى 83.37 % سنة 2019، وهي زيادة معتبرة تترجم جهود وزارة المالية لتحقيق استدامة مالية لتمويل نفقات التسيير من ميزانية الدولة بالجباية العادية، حيث بقيت فجوة جباية تقدر بـ 16.63 % لتصبح نفقات التسيير تغطي بالكامل من الجباية العادية، وهو مؤشر جيد إذا استمرت نسبة التغطية في الارتفاع للسنوات القادمة.

والملاحظ أن الجباية العادية قد ارتفعت بنسبة معتبرة تقارب 22 % سنة 2008، وهذا راجع إلى عدة عوامل نذكر من بينها زيادة ناتج الضرائب المباشرة بمقدار 51.5 مليار دينار، والمتمثلة أساسا في زيادة تحصيل ضريبة الأرباح على الشركات بنسبة 29.5 %، وكذا زيادة تحصيل الضرائب على الدخل الإجمالي المرتبطة بالأجور بسبب مراجعة نظام الأجور في قطاع الوظيف العمومي بدءا من سنة 2008، إضافة إلى زيادة تحصيل الضريبة على القيمة المضافة لاسيما المفروضة على الواردات، وقدرت الزيادة بنسبة 20.3 % وهذا تبعا لزيادة الواردات الجزائرية، وتعتبر هذه الأنواع من الضرائب الأهم في نسبة تطور الجباية العادية في الجزائر. (MF-DGPP, 2009, p. 4)

من جهة أخرى قد بلغت نسبة الفجوة الضريبية التي تترجم الفرق بين الضرائب العادية المحصلة فعلا وتلك المستهدفة والمتوقعة في مختلف قوانين المالية للفترة المدروسة، حيث قدرت النسبة القصوى بـ: + 1.59 % سنة 2018، أما النسبة الدنيا والمقدرة بـ: - 1.59 % فكانت سنة 2012، حيث يمكن القول أن مجال تغير النسبة خلال فترة 20 سنة كانت مقبولة.

من جهة أخرى ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام كانت 24.81 % سنة 2000 لتأخذ منحني تنازلي إلى غاية سنة 2015 بنسبة 8.26 %، وتعاود الارتفاع إلى نسبة 43.30 % سنة 2019، في حين أن الجباية العادية هي في ارتفاع منذ سنة 2000 إلى غاية 2019، وهو ما يفسر محدودية تأثير حاصل الجباية العادية في الدين الداخلي وارتباطها بالجباية البترولية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر لا يعكس حقيقة الاستدامة المالية في الجزائر على اعتبار أن حصيلة الجباية العادية مازالت لم تصل إلى النسبة التي يمكنها تغطية نفقات التسيير بالكامل، ومثال ذلك ميزانية الدولة لسنة 2019 حيث مازالت الجباية البترولية تمول نفقات التسيير بنسبة 16.63 % إضافة إلى تمويلها بالكامل لنفقات التجهيز، وعليه فالفجوة الضريبية التي تترجم الفرق بين الضرائب العادية المحصلة فعلا وتلك المستهدفة والمتوقعة في مختلف قوانين المالية لا تكفي للحكم على استدامة مالية الدولة.

#### -مؤشر العجز الموازي للجزائر للفترة 2000-2020:

لقد تم دراسة هذا المؤشر تبعا لمعطيات إحصائية تم نشرها من طرف وزارة المالية ممثلة بمختلف مديرياتها المركزية، لاسيما المديرية العامة للخزينة والمديرية العامة للتقديرات والسياسات، إضافة إلى مختلف مذكرات عرض قوانين المالية لسنوات الفترة المدروسة، كما تم الاستعانة بالتقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية الصادرة عن بنك الجزائر لعدة سنوات وكانت النتائج وفق الجدولين الآتيين:

الجدول رقم 04 : وضعية ملخصة لعمليات الخزينة توضح العجز الموازي للفترة 2000 إلى غاية 2020 ( الوحدة : مليون دينار جزائري)

السنوات	النفقات العامة للميزانية	الإيرادات العامة للميزانية	الرصيد الموازي	رصيد ح ت خ خارج ص ض إ	رصيد عمليات الميزانية	تدخلات الخزينة	رصيد الخزينة
---------	--------------------------	----------------------------	----------------	-----------------------	-----------------------	----------------	--------------

-54 381	-524	-53 857	-659	-53 198	1 124 924	1 178 122	<b>2000</b>
55 226	6 516	48 710	-19 999	68 709	1 389 737	1 321 028	<b>2001</b>
-16 065	-30 889	14 824	-11 214	26 038	1 576 684	1 550 646	<b>2002</b>
-10 256	-32 580	22 324	186 948	-164 624	1 525 551	1 690 175	<b>2003</b>
-187 312	-11 810	-175 502	109 870	-285 372	1 606 397	1 891 769	<b>2004</b>
-472 165	-5 163	-467 002	-128 957	-338 045	1 713 992	2 052 037	<b>2005</b>
-647 310	-32 145	-615 165	-4 076	-611 089	1 841 925	2 453 014	<b>2006</b>
-1 281 954	-141 310	-1 140 644	18 875	-1 159 519	1 949 050	3 108 569	<b>2007</b>
-1 381 158	-123 781	-1 257 377	31 226	-1 288 603	2 902 448	4 191 051	<b>2008</b>
-1 113 701	-138 452	-975 249	-4 277	-970 972	3 275 362	4 246 334	<b>2009</b>
-1 496 476	-138 866	-1 357 610	34 686	-1 392 296	3 074 644	4 466 940	<b>2010</b>
-2 468 847	-129 165	-2 339 682	24 077	-2 363 759	3 489 810	5 853 569	<b>2011</b>
-3 246 197	-66 668	-3 179 529	74 614	-3 254 143	3 804 030	7 058 173	<b>2012</b>
-2 205 945	-130 481	-2 075 464	53 352	-2 128 816	3 895 315	6 024 131	<b>2013</b>
-3 185 994	-90 250	-3 095 744	-27 723	-3 068 021	3 927 748	6 995 769	<b>2014</b>
-3 172 340	-129 221	-3 043 119	60 670	-3 103 789	4 552 542	7 656 331	<b>2015</b>
-2 343 735	-116 365	-2 227 370	58 543	-2 285 913	5 011 581	7 297 494	<b>2016</b>
-1 590 283	-390 339	-1 199 944	34 801	-1 234 745	6 047 885	7 282 630	<b>2017</b>
-1 903 107	-517 171	-1 385 936	26 396	-1 412 332	6 313 959	7 726 291	<b>2018</b>
-1 953 400	-863 186	-1 090 214	48 763	-1 138 977	6 586 500	7 725 477	<b>2019</b>

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستعانة ببيانات صادرة عن المديرية العامة للتقديرات والسياسات والمديرية العامة للخزينة بوزارة المالية 2020.

يضم تمويل العجز الخاص بالخبزينة كل من العجز الموازي ورسيد حسابات التخصيص الخاص خارج رصيد صندوق ضبط الإيرادات مضافا إليهم تدخلات الخبزينة، كما أن عجز الخبزينة يعبر عن احتياجات التمويل، وهذا الأخير تم تغطيته للفترة (2000-2019) من خلال التمويل البنكي، التمويل غير البنكي، اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، التمويل الخارجي والقروض الداخلية.

الجدول الآتي يوضح تفاصيل التمويل لعجز الخبزينة للفترة المدروسة:

الجدول رقم 05 : جدول تمويل عجز الخبزينة ومؤشر العجز الموازي للفترة 2000-2020 (الوحدة : مليون دينار جزائري)

السنوات	رصيد الخبزينة	إجمالي التمويل	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	الاقتطاع من ص ض !	التمويل الخارجي	القروض الداخلية	مؤشر العجز الموازي %
<b>2000</b>	-54 381	-54 381	-175 344	105 680	221 100	-97 055	0	-1,3
<b>2001</b>	55 226	55 226	-136 962	85 335	106 974	-110 573	0	1,3

-0,4	0	-74 891	0	32 827	58 129	-16 065	-16 065	<b>2002</b>
-0,2	0	-90 941	156 000	-86 034	31 231	-10 256	-10 256	<b>2003</b>
-3,0	0	-53 170	470 256	57 726	-287 500	-187 312	-187 312	<b>2004</b>
-6,2	0	-115 716	247 838	221 298	118 745	-472 165	-472 165	<b>2005</b>
-7,6	0	-158 702	709 641	172 573	-76 202	-647 310	-647 310	<b>2006</b>
-13,7	0	-110 669	1 454 362	213 650	-275 389	-1 281 954	-1 281 954	<b>2007</b>
-12,5	0	-4 232	1 223 617	508 146	-346 373	-1 381 158	-1 381 158	<b>2008</b>
-11,2	0	701	364 282	655 258	93 460	-1 113 701	-1 113 701	<b>2009</b>
-12,5	0	53	791 938	674 339	30 146	-1 496 476	-1 496 476	<b>2010</b>
-16,9	0	-777	1 761 455	727 998	-19 829	-2 468 847	-2 468 847	<b>2011</b>
-20,0	0	-2 445	2 283 260	913 836	51 546	-3 246 197	-3 246 197	<b>2012</b>
-13,2	0	-2 177	2 132 471	241 112	-165 461	-2 205 945	-2 205 945	<b>2013</b>
-18,5	0	-2 438	2 965 672	204 084	18 676	-3 185 994	-3 185 994	<b>2014</b>
-19,0	0	-3 326	2 886 506	13 614	152 546	-3 172 340	-3 172 340	<b>2015</b>
-13,4	557 828	100 755	1 387 938	64 584	232 630	-2 343 735	-2 343 735	<b>2016</b>
-8,6	-147 328	-2 591	784 459	82 872	872 871	-1 590 283	-1 590 283	<b>2017</b>
-9,0	-63 784	-2 931	131 912	467 093	1 301 086	-1 903 107	-1 903 107	<b>2018</b>
-9,6	-157 934	-1 749	0	566 022	1 547 061	-1 953 400	-1 953 400	<b>2019</b>

المصدر : من إعداد الباحثين بالاستعانة ببيانات صادرة عن المديرية العامة للتقديرات والسياسات والمديرية العامة للخزينة بوزارة المالية 2020.

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن مؤشر العجز الموازي خلال الفترة 2000 إلى 2019 هو مؤشر ذو قيمة سالبة ما عدا سنة 2001، حيث سجل قيمة موجبة تقدر بـ 1.3 %، وكانت أدنى قيمة سالبة لمؤشر العجز الموازي سنة 2003 بقيمة -0.2 % وأعلىها سنة 2012 بقيمة سالبة تقدر بـ: -20 %، إضافة إلى زيادة مؤشر العجز الموازي بقيمة سالبة بدءا من سنة 2017 ليبلغ -11.5 % كنسبة متوقعة لسنة 2020.

سجلت ميزانية الدولة خلال الفترة (2000 - 2019) عجزا مستمرا حيث قدر بـ 54.38 مليار دينار جزائري في سنة 2000، غير أن تحسن أسعار النفط في السوق العالمية في سنة 2001 ارتفاعها من 12.07 دولار للبرميل إلى 27 دولار للبرميل، سمح بتسجيل تحسن في إجمالي الإيرادات مقارنة بإجمالي النفقات، وبذلك تسجيل رصيد إيجابي لميزانية الدولة يقدر بـ 55.22 مليار دينار، وسميت ميزانية 2001 بميزانية النمو نظرا لزيادة نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار 31.7 % مقارنة بسنة 2000. (المالية، التقرير التقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2001، 2001، صفحة 9). ويعزى ما سبق إلى زيادة الأجر الوطني الأدنى المضمون وما تبعه من زيادات في مختلف المنح والتعويضات للموظفين إضافة إلى بداية تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي في قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

انعكست البرامج التنموية إيجابا على معدل النمو الاقتصادي للبلاد، حيث بلغ هذا الأخير 5.6 % سنة 2002 ثم نسبة 7.2 % سنة 2003، بعدما كان 3.8 % سنة 2000، ورغم هذا قد استمر العجز الموازي، حيث وصل سنة 2004 ما قيمته 187312 مليون دينار.

باشرت الجزائر سنة 2005 برنامج تكميلي لدعم النمو (2009-2005)، والذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له مبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية. الأمر الذي جعل نفقات ميزانية الدولة ترتفع من مبلغ 2052 مليار دينار جزائري بعنوان السنة المالية 2005 إلى 4191 مليار دينار جزائري في سنة 2008 بزيادة تقدر بنسبة 104 % .

من جهة أخرى عرفت الاستدامة المالية في الجزائر وضعية مستدامة، على الرغم من أن مؤشر العجز الموازي بلغ عند سنة 2008 13.7%، ويبرر ذلك موجودات صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغ رصيده عند سنة 2008 مبلغ 5503 مليار دج، اقتطعت منه 1223 مليار دج لتمويل عجز الخزينة، بينما سجلت سنة 2012 أكبر قيمة عجز في الميزانية العامة فاقت 3246 مليار دج، فيما شهدت سنة 2013 تراجع العجز إلى 2205 مليار دج، ليعرف العجز بعد ذلك سنة 2014 اتساعا ليبلغ 3185 مليار دج تزامنا مع الأزمة النفطية وتراجع أسعار النفط، ليتواصل في سنة 2015 ويبلغ عجز الميزانية 3172 مليار دج.

إجمالاً تم تمويل عجوزات الميزانية المعتبرة للسنوات السابقة من خلال صندوق ضبط الإيرادات، ما جعله ينخفض إلى مستوى 2072.2 مليار دج نهاية سنة 2015 بعدما كان 5563.5 مليار دج، أي ما يمثل انخفاضاً بنسبة 62.8% خلال سنتين. (الجزائر، 2016، صفحة 85)، أما سنة 2016 فقد بلغ العجز الموازي مبلغ 2343 مليار دج، وهذا في ظل تزايد الإيرادات العادية وكذا تطبيق سياسة التقشف للحكومة منذ سنة 2015، بينما بلغ سنة العجز سنة 2017 ما يقارب 1590 مليار دج، أي نسبة 6.4% من الناتج الداخلي الخام، مسجلاً بذلك أدنى مستوى له منذ سنة 2011. وعلى عكس السنوات السابقة أين كان تمويل العجوزات الكبيرة للمالية العامة يتم من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، تطلب تمويل عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017 اللجوء إلى تمويلات من طرف بنك الجزائر في إطار ما يسمى بالتمويل غير التقليدي علاوة على اقتطاع من الصندوق الذي بلغ 784 مليار دينار جزائري، حيث تم آخر اقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الخزينة سنة 2018 بمبلغ 131.9 مليار دج، وبالتالي أصبح للتمويل غير التقليدي عن طريق بنك الجزائر النصيب الأكبر في تمويل العجز عن طريق التمويل البنكي بمبلغ 1301.08 مليار دج لسنة 2018، غير أنه عند نهاية سنة 2019 بلغ عجز الخزينة مبلغ 1953.4 مليار دج، وما قد عزز هذا العجز هو تدخلات الخزينة العمومية في جانفي 2019 لصالح صندوق الوطني للتقاعد بمبلغ يقدر بـ 364 مليار دج. (المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022، 2020، صفحة 15) يقابله نفاذ صندوق ضبط الإيرادات أي برصيد صفري، حيث لجأت الحكومة إلى التمويل البنكي كطريقة لتمويل العجز، وذلك من خلال التمويل غير التقليدي لبنك الجزائر.

#### 4. الجهود المبذولة لتحقيق استدامة مالية في الجزائر وتحدياتها

##### 1.4 الجهود المبذولة لتحقيق استدامة مالية في الجزائر

لقد قامت الجزائر منذ سنة 2000 بانتهاج العديد من الآليات في سبيل تحقيق استدامة مالية لميزانية الدولة، وسنبرزها أهمها فيما يلي:

##### -إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:

لقد تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ونصت المادة 10 منه على أنه: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302 - 103 بعنوان صندوق ضبط الموارد"، حيث تمثل إيراداته كل فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية، إضافة إلى تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة

بسير الصندوق. (مكاوي و بويكر، 2020، صفحة 257). بلغت أعلى نسبة للاقتطاع من الصندوق لسداد الديون العمومية سنة 2002 بنسبة 85.87 %، بالمقابل كان أكبر مبلغ للاقتطاع لسداد الديون العمومية سنة 2006 بمبلغ يقدر بـ 618.11 مليار دينار، لتليها الاقتطاعات بعد ذلك بنسب مختلفة إلى غاية سنة 2008، والتي كانت آخر سنة للاقتطاع لسداد الدين العمومي بمبلغ يقدر بـ 465.44 مليار دينار جزائري، بعدها عدلت أهدافه بموجب المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وأصبح تدخله يضمن تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار.

شهدت سنة 2014 تراجعاً في قيمة موارد الصندوق بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية المحولة إليه بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث انخفضت قيمته من 7373.83 مليار دينار سنة 2014 لتصل إلى 272.50 مليار دينار سنة 2019، حيث عجز خلال هذه السنة من تغطية العجز وكانت مشاركته بصفر دينار.

في الأخير يمكن القول أن سياسة الحكومة الادخارية سنة 2000 بإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات كان ناجحاً إلى حد بعيد في التخلص من المديونية الخارجية، وذلك بدفعها مسبقاً وتدعيم تحقيق استدامة مالية لميزانية الدولة.

### -إجراءات التقشف وترشيد الإنفاق العمومي منذ أزمة 2014:

عقب التدهور الكبير الذي عرفته أسعار النفط في سنة 2014 باشرت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات في مجال ترشيد النفقات العمومية، تضمنت تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، وذلك بالسعي لتحقيق انضباط ميزاني مس كل من ميزانتي التسيير والتجهيز على حد سواء. تعززت السياسة التقشفية وترشيد الإنفاق العام للحكومة أكثر مع الأزمة الصحية لفيروس كورونا كوفيد 19، حيث راسل الوزير الأول السادة الأمرين بالصرف لميزانية الدولة بإرسالية تحت رقم 27 بتاريخ 2020/03/29، تتضمن التذكير بالوضع الاقتصادية الحالية والاضطرابات الشديدة الناجمة عن تراجع المتوقع للجباية البترولية، وكذا بسبب وتيرة انخفاض تحصيل الجباية العادية، نظراً لانخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي خلال سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية الاستثنائية التي تعيشها البلاد على غرار دول العالم، جراء فيروس كورونا كوفيد 19.

ومن بين التوجيهات المسداة في هذه التعليمات من أجل صرامة أكثر وعقلنة للنفقات العمومية بهدف تحقيق استدامة مالية نجد ما يلي:

-تخفيض نفقات التسيير لسنة 2020 بنسبة 50%، ما عدا نفقات المستخدمين، ونسبة 10.6% بالنسبة لنفقات التجهيز؛

- تجميد الاعتمادات المالية المتعلقة بالعمليات التي لم يتم الانطلاق فيها بعد، باستثناء المشاريع المعتمدة والموجهة لمناطق الظل وكذا المشروع المتعلق بدراسة ومتابعة وإنجاز مركز مكافحة السرطان بسعة 120 سرير بالجلفة؛

-استعمال الأرصدة المتبقية من الاعتمادات الناتجة عن عمليات مستكملة أو الجاري استكمالها من أجل تمويل عمليات جديدة موجهة لمناطق الظل وإعطاء الأولوية للبلديات الأشد فقراً.

ومن جهة أخرى تقرر في إطار المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021 إسداء توجيهات للسادة الأمرين بالصرف لميزانية الدولة تهدف إلى عقلنة وترشيد النفقات العمومية من أجل التحضير لإعداد كل من ميزانية التسيير والتجهيز لسنة 2021، حيث كانت هذه التوجيهات كما يلي:

-قسم التسيير: وذلك من خلال التحكم في التوظيف وتفادي كل اقتراح لفتح مناصب مالية عدا تلك المقررة من قبل السلطات العمومية بصفة استثنائية، ويقصد بذلك عمليات الإدماج لعقود ما قبل التشغيل، وكذا الإبقاء على عملية استبدال منصب واحد من كل خمسة مناصب أصبحت شاغرة بما في ذلك الإحالات على التقاعد. وبخصوص تسيير المصالح يجب مكافحة التبذير بجميع أشكاله للتحكم في هذا النوع من النفقات، أما بخصوص المشتريات فقد تم تأجيل عمليات اقتناء العتاد وأثاث المكتب دون أسباب واضحة للتجديد، أما فيما يتعلق بالمحاضرات والملتقيات فيجب أن تستجيب إلى الصرامة وذات جدوى، وينصح بشدة استخدام تقنية التواصل المرئي عن بعد لتنظيم هذه التظاهرات.

**-قسم التجهيز:** وذلك من خلال تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز للدولة، وكذا ملائمة برامج التجهيز العمومي المستقبلية مع التطورات التي تم تحقيقها وفق ترشيد اقتصادي أكبر مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية للدولة، حيث يتم منح الأولوية لإتمام المشاريع الجاري إنجازها التي بلغت نسبة 70% في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة، والأخذ بعين الاعتبار المراجعات المتعلقة بتكلفة المشاريع التي كانت موضوع رفع التجميد، ويجب أن يرفق كل اقتراح لإعادة التقييم بملف يبين مجمل العناصر التبريرية عند الاقتضاء، من جهة أخرى تم تأجيل تسجيل المشاريع الجديدة بما في ذلك الدراسات إلا في الحالات الضرورية القصوى من بينها مشاريع مناطق الظل.

في الأخير يمكن القول أن سياسة التقشف وترشيد النفقات العمومية المتبعة من طرف الحكومة ما هي إلا حلول علاجية لاختلالات تعاني منها بنية الإيرادات العمومية المبنية على الجباية البترولية، وارتباطها بالسوق الدولية لأسعار النفط غير المتحكم فيها، وبالتالي على الدولة إيجاد بدائل يتم من خلالها تنويع النشاط الاقتصادي وإيجاد مصادر تمويلية مختلفة تغنيها عن سعر البرميل وتضمن ديمومة مالية لميزانية الدولة.

#### **- صدور القانون العضوي رقم 18 / 15 المؤرخ في 02/09/2018 المتعلق بقوانين المالية:**

إن هذا القانون يجسد عملية إصلاح النظام التشريعي والتنظيمي المنظم لميزانية الدولة والمالية العمومية بصفة عامة، ويهدف إلى التغطية المالية الدائمة على المدى المتوسط لميزانية الدولة من خلال الحفاظ على التوازنات الخزينة في المدى القصير والمتوسط، حيث أنه سيطبق تدريجيا من خلال الفترة 2021-2023.

حيث تم تبني عملية تأطير الميزانية متوسطة المدى بهدف تحقيق استدامة مالية للدولة بموجب أحكام نص المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وتم تأكيد ذلك بصدور أحكام القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، ليتم تقدير وإعداد النفقات والإيرادات العمومية على المدى المتوسط (3 سنوات).

وعلى سبيل المثال تأطير الميزانية متوسطة المدى 2020-2022 للأعباء النهائية لميزانية الدولة، موضوع المادة 117 من قانون المالية لسنة 2020، حدد على سبيل عرض المستوى الإجمالي للنفقات 8.164,838 مليار دج لسنة 2021 و 8.277,608 مليار دج لسنة 2022، أما بالنسبة إلى الإيرادات الإجمالية فقدرت بـ: 6.266,733 مليار دج لسنة 2021 و 6.366,985 مليار دج لسنة 2022 .

غير أن هذا المسار جد مرهون سيما مع آثار انتشار جائحة كورونا -كوفيد 19 - وما تتطلبه من نفقات إضافية لمجابهتها، وكذا انهيار أسعار النفط وأثره على الجباية البترولية ، ضف إلى ذلك انخفاض الجباية العادية من خلال تباطؤ النشاط الاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد.

**5. خاتمة:**

إن الاستدامة المالية تقيس مدى قدرة الدولة على مواصلة سياستها الانفاقية والوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها العامة بالاعتماد على مواردها الذاتية دون التعرض لمخاطر العسر المالي، ومن خلال تقييم الاستدامة المالية في الجزائر يتبين أنه مازالت تحديات كبيرة تواجه الجزائر في سبيل تحقيق استدامة مالية لميزانية الدولة، وخير دليل على ذلك لجوءها إلى قانون مالية تكميلي سنة 2020 لتخفيض النفقات العمومية والعمل على تطبيق صرامة وتقشف أكبر بهدف تحقيق استدامة مالية. وانطلاقا من الدراسة يمكن صياغة النتائج التالية:

-توصلت الدراسة إلى أن الوضعية المالية للجزائر لا تتسم بالاستدامة في المدى المتوسط، وهذا ما يتفق مع دراسة (بن دعاس ووقوب، 2018)، في حين يمكن تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري في الأجل الطويل، بالإضافة إلى أن متغيرات الاستدامة المالية في الجزائر (الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، الفجوة الضريبية، مؤشر العجز الموازي) لا تمتلك القدرة على الاستدامة المالية بشكل منفرد وهذا ما يتفق مع دراسة (قروف والعمراوي، 2020).

- ضمان استدامة مالية للدولة من شأنه تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن نفقات ميزانية الدولة تمثل جزء من الإنفاق لا يستهان به في سبيل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع؛

- تؤكد نتائج التقييم للاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020 أن الاقتصاد الجزائري مازال لم يحقق استدامته المالية، باعتبار أن الإيرادات العمومية في الجزائر مازالت مرتبطة بالجباية البترولية وبسعر برميل النفط، هذا الأخير يتحدد في الأسواق العالمية للنفط غير المتحكم فيها؛
- إنشاء الجزائر لصندوق ضبط الإيرادات في بداية سنة 2000 وتسديدها المسبق لديونها الخارجية كانت سياسة ناجعة؛
- تعبر السنوات القادمة عن تحدي حقيقي للجزائر لتحقيق استدامتها المالية، وهذا راجع إلى تزايد العجز الموازي من سنة إلى أخرى نتيجة انخفاض سعر برميل النفط إضافة إلى نفاذ صندوق ضبط الإيرادات؛
- تعتبر آلية التمويل غير التقليدي المعتمدة منذ سنة 2017 سياسة غير داعمة، ولا تحقق استدامة مالية للدولة وذلك بالنظر إلى أداء الاقتصاد الجزائري، حيث رفعت مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2019 إلى نسبة 43.30%.
- انطلاقاً من النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة التوصيات لتحقيق استدامة مالية كما يلي:
- إن تمويل العجز المتراكم للخزينة للفترة (2000-2020) كان مضموناً بشكل رئيسي من موارد صندوق ضبط الإيرادات، هذا الصندوق الذي استنفذت احتياطياته إلى حد كبير برصيد خفض إلى 272.50 مليار دج سنة 2019، لم يعد بإمكانه أن يساهم بشكل فعال في الادخار العمومي، وعليه فالحكومة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتنويع اقتصادها وإيجاد نموذج اقتصادي جزائري جديد يضمن التمويل الدائم للاقتصاد، والتخلي عن الارتباط بسعر البرميل الذي يحدد في الأسواق العالمية لا نتحكم فيها؛
- الإسراع في تطبيق عصنة تسيير الميزانية، لا سيما عصنة المحاسبة العمومية من خلال تطبيق مشروع المخطط الوطني لمحاسبة الدولة الذي مازال حبيس الإدراج إلى وقت غير معلوم، مما يساعد في إعطاء وضعيات محاسبية ومالية تعكس ذمة مالية الدولة، ومنه الاستشراف لاستدامة مالية مستقبلية للدولة؛
- العمل على زيادة الجباية العادية حتى تغطي نفقات التسيير، وذلك من خلال عصنة قطاع الضرائب بإدخال الرقمنة والتي تأخرت لعدة سنوات ذلك من أجل إعطاء دفع لتحقيق عدالة ضريبية بين المكلفين بالضرائب؛
- التحكم أكبر في إعداد الميزانيات وتنفيذ النفقات العمومية من طرف المسيرين وذلك من أجل تلبية الحاجيات الحقيقية والمستدامة للدولة، دون تبذير للمال العام، وإدخال فكرة المسير المستعمل والمحاسبة؛
- فتح ملف الدعم الاجتماعي والذي يعبر عن مبالغ كبيرة في قسم التسيير لميزانية الدولة، و إيجاد آلية لتوجيهه لمستحقيه؛
- على المديرية العامة للتقديرات والسياسات والمديرية العامة للميزانية بوزارة المالية الاعتماد على مؤشرات حقيقية وواقعية عند إعداد الموازنة بما يهدف وتحقيق استدامة مالية؛
- الإسراع في إصدار المراسيم التنفيذية المتعلقة بتطبيق قانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، لاسيما المتعلقة منها بتأطير الميزانياتي متوسط المدى، الذي يهدف إلى ديمومة مسار الميزانية.

## 6. قائمة المراجع:

- Blanchard, o. J. (1995). *suggestions for a new set of fiscal indications "Economic and statistics "* OECD. OECD.
- MF-DGPP. (2009). *Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2008* . ministere de finance.
- plf. (2000). *rapport de présentation PLF ministère des finances 2001* .algerie: ministère des finances.
- أحمد قباجة. (2016). *الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية* . فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

- إلهام بن عيسى، هاجر بوزيان الرحماني، و محمد بوقناديل. (2020). الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2018). *دفاتر MECAS*، 16 (1)، 281-296.
- حسام خالد حسين الرفي. (2014). العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013). رسالة ماجستير . غزة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة-فلسطين.
- حسين جواد كاظم، و عقيل عبد محمد الحمدي. (2017). واقع الاحتياطات الأجنبية ومعايير تحديد المستوى الأمثل لها في العراق للمدة (2004 - 2014). *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة البصرة*، 14 (01)، 99-76.
- حيدر حسين آل طعمة، و هاشم مرزوك الشمري. (2018). الاستدامة وآفاق النمو الاقتصادي في العراق، -العدد 2 (الجزء C)، 2018. *مجلة جامعة جيهان -أربيل العلمية، إصدار خاص (2)*، 402-386.
- زهير بن دعاس، و نريمان رقوب. (2018). تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر. *مجلة les cahiers du Cread*، 34 (2)، 143-107.
- علي حسين نوري بني لام. (2018). الاستدامة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي -دراسة حالة العراق للمدة (2004-2016). *مجلة جامعة جيهان -أربيل العلمية، إصدار خاص (2)*، 490-472.
- عمر محمد محمود سليمان. (2014). ادارة الدين العام ، الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية الى مفهوم الاستدامة الاقتصادية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان (4)*.
- فاطمة الزهراء خبازي. (2014). أثر ممارسات الإفصاح عن الاحتياطات الأجنبية على شفافية السياسات النقدية والمالية. *مجلة الاقتصاد الجديد*، 11 (11)، 329-315.
- محمد كريم قروف، و سليم العمراوي. (2020). قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018). *مجلة مجاميع المعرفة*، 6 (2)، 128-109.
- مختار عصماني، و رايح أوكيل. (2018). مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016"، *قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة*، العدد 25 ديسمبر 2018 . *مجلة معارف، جامعة البويرة*، 13 (2)، 421-396.
- هجيرة مكاي، و محمد بوبكر. (2020). دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018. *مجلة المالية والاسواق*، 7 (1)، 266-252.
- وحيد عبد الرحمن بانافع، و عبد العزيز علي. (2016). تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية. *مجلة بحوث اقتصادية عربية (74-75)*.
- وزارة المالية. (2001). *التقرير التقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2001* . وزارة المالية .
- وزارة المالية. (2014). *التقرير التقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2014* . وزارة المالية .
- وزارة المالية. (2012). *التقرير التقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2012* . وزارة المالية .
- وزارة المالية. (2020). *مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022* . وزارة المالية .

